الأمم المتحدة

A/ES-10/640–S/2014/491

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتكرار دعوتنا الملحة إلى المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل توفير الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، وبالأخص في قطاع غزة المحاصر، من الأعمال الوحشية المستمرة التي تمارسها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والعدوان العسكري الذي ما فتئت تشنُّه. وتثير جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة التي اقترفتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة أشد القلق بأعدادها والوقائع المحيطة بها.

وفي هذا الصدد، ومنذ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بطريقة وحشية ١٨٤ فلسطينيا على الأقل في قطاع غزة وحده؛ ولقد قتل أكثر من ٧٠ فلسطينيا خلال الفترة الممتدة منذ رسالتي الأخيرة الموجهة إليكم في ١١ تموز/يوليه، ومنذ الدعوة الواضحة التي وجهها مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه إلى وقف إطلاق النار واحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين. وتشير التقارير إلى أن هناك ٣٩ طفلا و ٢٤ امرأة و ١٣ مسنا و ٣ معوَّقين من بين الفلسطينيين الذين قتلوا بوحشية على أيدي قوات الاحتلال. ولقد تسببت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا في إصابة أكثر من

170714 170714 14-57586 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ ٣٠٠ فلسطيني، بمن فيهم مئات الأطفال والنساء، إصابات متعمَّدة وبليغة، ويعاني الكثيرون منهم من إصابات دائمة ويوجد الكثيرون منهم في حالة حرجة ويصارعون للبقاء على قيد الحياة. وتفيد المؤسسات المعنية أيضاً بأن ٠٠٠ ٢٥ طفل فلسطيني على الأقل بحاجة إلى الدعم النفسي – الاجتماعي الفوري بسبب الفظائع والمآسي التي شهدوها خلال الأسبوع الماضي. كما أن الانتهاكات الجسيمة للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي وقَّعت عليها، أكثر من أن تُعد وتُحصى في هذه الرسالة.

وتتسبب الهجمات الإسرائيلية أيضا بدمار مادي هائل، حيث دمَّرت قوات الاحتلال ٩٤٠ منزلا من منازل المدنيين أو ألحقت بها أضرارا جسيمة، مما أدى إلى تشريد الآلاف منهم بصفة دائمة. واستهدفت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمراكز الصحية والمساجد وشبكات المياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء والمصانع مما ألحق أضرارا بمستشفيين وثلاثة مستوصفات طبية ومركز لرعاية المعوقين وأربع سيارات إسعاف و ٦٢ مدرسة بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية ودمَّر ثلاثة مساجد تدميرا كاملا. ولقد شُرِّد بالفعل أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ شخص ويبحث الكثيرون منهم عن الأمان والمأوى في المدارس التابعة لوكالة الأونروا، وتضرَّر ٠٠٠ ٣٩٥ شخص جراء تدمير الهياكل الأساسية للمياه وتصريف النفايات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يكابدها السكان المدنيون الفلسطينيون واشتداد معاناتهم على نحو خطير.

وترد هذه الأرقام على نطاق واسع في تقارير وكالات عديدة منها الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وهي المنظمة نفسها التي تتمتع فيها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعضوية الكاملة ويتحتم عليها ضمان احترام ميثاقها وقراراتها. إلا أن إسرائيل تزدري في الواقع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ازدراءً كاملاً ومنهجياً ومتعمَّداً، وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها دون أدنى خشية من العقاب وبهمجية بالغة. ومما لا شك فيه أن عدم مساءلة إسرائيل تاريخيا عن أعمالها قد عزز لديها الاقتناع بأنها فوق القانون وبأنها لن تتحمل تبعة هذه الجرائم. ولا يمكن لهذا الوضع اللاأخلاقي الذي لا يردعه وازع من ضمير أن يستمر. ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين في حين ترتكب السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وقانون حقوق الإنسان، وتُعرِّض الفلسطينيين العُزَّل للأذى والرعب

والموت والدمار. ولا بد من أن تخضع إسرائيل للمساءلة الكاملة عن جميع انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشدِّد على الالتزام القانوني الدولي بكفالة حماية المدنيين، فإسرائيل لم تتنصل من هذا الالتزام فحسب بل هي تنتهكه انتهاكا متعمَّدا وجسيما وممنهجا، فتمعن في شنِّ هجماتها العسكرية واستخدام القوة استخداما مفرطا ضد المدنيين العُزَّل الذين لا حول لهم ولا قوة في جميع المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين في فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، مبديةً ازدراءً وحشياً بالحياة البشرية ومتسببةً بسقوط ضحايا بين المدنيين وبانتشار المعاناة والآلام والصدمات النفسية على نطاق واسع في صفوف الفلسطينيين.

وترفض السلطة القائمة بالاحتلال الإصغاء إلى النداءات الدولية الداعية إلى وقف إطلاق النار وتعمد في الواقع إلى توسيع نطاق هجماتها، بل لقد شنَّت ضمن ذلك اجتياحا بريا على شمال غزة في نهاية الأسبوع. وأقدمت إسرائيل على فعلٍ من الواضح أنه جريمة من جرائم الحرب البارحة، في ١٣ تموز/يوليه، حين قتل ١٨ فردا من عائلة البطش، من بينهم ستة أطفال وثلاث نساء إحداهنَّ حامل، وأصيب ١٦ مدنيا آخر بجروح على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في قصف جوي عسكري استهدف عمدا منزلا في حي التفاح بقطاع غزة. وتسبب هذا الهجوم الشنيع الذي أعلنت إسرائيل أنه يستهدف تيسير البطش، وهو قائد الشرطة في غزة، بمقتل ناهض نعيم البطش (٤١ عاما)، وبهاء ماجد البطش (٢٨ عاما)، وقصي عصام البطش (١٢ عاما)، ومحمد عصام البطش (١٧ عاما)، وأحمد نعمان البطش (٢٧ عاما)، ويحيى علاء البطش (١٨ عاما)، وجلال ماجد البطش (٢٦ عاما)، ومحمود ماجد البطش (٢٢ عاما)، ومروة ماجد البطش (٢٥ عاما)، وماجد صبحي البطش، وخالد ماجد البطش (٢٠ عاما)، وإبراهيم ماجد البطش (١٨ عاما)، ومنار ماجد البطش (١٣ عاما)، وأمال حسن البطش (٤٩ عاما)، وأنس علاء البطش (١٠ أعوام)، وقصي علاء البطش (٢٠ عاما)، وزكريا علاء البطش، وعزيزة يوسف البطش (٥٩ عاما).

وفي جريمة أخرى من جرائم الحرب وقعت يوم السبت ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، قتل فلسطينيان في غارة جوية إسرائيلية على مركز لرعاية المعوقين شمال قطاع غزة، وأصيب عدة أشخاص آخرون بجروح بليغة. ومن بين القتلى علا وشاحي (٣١ عاما) وسهى أبو سعدة (٤٧ عاما) اللتان كانتا تعانيان من إعاقات ذهنية وبدنية شديدة. وارتكبت جريمة الحرب هذه أيضا في انتهاك مباشر لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقَّعت إسرائيل عليها كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذين الهجومين المشار إليهما آنفاً ليسا سوى مثالين على

مئات الهجمات العشوائية القاتلة التي شنَّتها إسرائيل في الأيام الأخيرة على ١,٨ مليون من المدنيين الفلسطينيين في غزة الذين تحاصرهم السلطة القائمة بالاحتلال هناك، ولا مفر أو ملاذ لهم سوى المدارس التابعة لوكالة الأونروا التي من الواضح أنها لم تسلم من الهجمات التي استهدفتها بدورها، وهم يعيشون مرة أخرى كابوسا وسط كابوس.

وفي الوقت نفسه، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال عدوانها على السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتتواصل بلا هوادة تدابير العقاب الجماعي من قبيل الغارات العسكرية العنيفة على البلدات والقرى الفلسطينية، والاعتقالات الجماعية للمدنيين الفلسطينيين واحتجازهم، والكثير منهم من الشباب، ولأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. ويتواصل كذلك بلا هوادة الاستخدام المفرط للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يتظاهرون احتجاجا على المجزرة الوحشية التي ترتكبها إسرائيل بحق إخوتهم وأخواتهم في قطاع غزة. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية بصورة منتظمة إلقاء القنابل اليدوية الصاعقة وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط وحتى الذخيرة الحية على المتظاهرين المدنيين، مما يتسبب بوقوع عشرات الإصابات في صفوفهم وأدى اليوم إلى وفاة منير البدارين (٢١ عاما) في مدينة الخليل.

وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يضع على الفور حدا لهذا العدوان الغاشم الأخير الذي تشنه إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. ولقد فشل البيان الذي أصدره مجلس الأمن يوم السبت بوضوح في إرغام السلطة القائمة بالاحتلال على وقف هجماتها العسكرية والاستجابة للدعوات إلى وقف إطلاق النار. ولا بد من اتخاذ إجراءات جماعية أكثر جدية، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، لمطالبة إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية وحماية أرواح المدنيين. كما أننا نطالب المجتمع الدولي بضمان وضع حد للحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على سكان غزة منذ ثمانية أعوام، الأمر الذي لم يؤدِ إلا إلى تفاقم بؤسهم ومعاناتهم. ولا بد من إدانة الانتهاكات الإسرائيلية وتحميل السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية عن عدوانها المتواصل. فالتزام الصمت في مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي هو أمر غير مقبول وليس من شأنه إلا تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب وتيسير إزهاق المزيد من الأرواح البشرية البريئة.

وهنا، أود أن أشير إلى الدعوات الواضحة التي توجهها القيادة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع جامعة الدول العربية لاتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي وبذل الجهود بهدف دعم الالتزامات القانونية الدولية. وتعقد القيادة الفلسطينية باستمرار اجتماعات لمعالجة هذه

الأزمة المتفاقمة ولقد اتخذت عدة خطوات هدفها الأساسي هو وضع حد لسفك دماء المدنيين الفلسطينيين الذي تمارسه إسرائيل والحرب التي تشنها في قطاع غزة وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. وفيما أكتب إليكم هذه الرسالة، يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا في القاهرة لمناقشة المزيد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها، بما في ذلك عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لحشد العمل على مشروع قرار يدعو في جملة أمور إلى الوقف الفوري لإطلاق النار؛ وأحكام تكفل حماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نظرا إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتنصل من مسؤولياتها عن ضمان سلامة ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت احتلالها وتنتهك هذه المسؤوليات انتهاكا خطيرا؛ والمطالبة بالتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطة الاحتلال، بما في ذلك اختطاف محمد أبو خضير وإحراقه حيا على أيدي المستوطنين الإرهابيين غير الشرعيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك، دعت دولة فلسطين الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية لضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال العسكري الغاشم والعدواني الذي تمارسه إسرائيل منذ ٤٧ عاما.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا السابقة البالغ عددها ٥٠٦ رسائل بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/ES-10/639-S/2014/489) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب المذكورة، وعلى ممارسة إرهاب الدولة، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير،
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة